

زيد فاعلا بتمام وليس مبتدا فقلت سلم الأيهام
 موجود هنا لأنه لا يخرجها عن كونها جملة فعلية وأما
 ما وردت فإياها مخرج له عن باب المبتدأ والخبر أي
 باب الفاعل أي كونه جملة اسمية أي كونه جملة فعلية
 فخرج بينهما فنقول على مذهب غيرنا لو بين
 أي وهو المبرد ومث تبعه في الموافقة على ما ذكره
 عسي أي يقوم ما هو مفعلي فعل ماض وان
 يتفرقا ماضيا بان والالف فاعل والجملة في محل
 نصب خبرها مقدم والزيدان لهما مؤخر مرفوع
 بالالف لأنه مثنى ويقال في أعراب ما بعده هكذا
 وهذا إن كان مبتدأ خبر لهما والفعل وان خبرها
 والخبر اتصل بالفعل من وارجع المذكور ونون
 جمع النسوة فاعل به لأن الظاهر أي الاسم
 الظاهر ليس مرفوعا به أي بالفعل وهذا على القول
 فتاوى غيرنا بل هو أي الاسم الظاهر مرفوع
 بعسي أي على كونه مبتدأ بالخبر عن خبرها أي
 وإذا كان كذلك فيحتاج الفعل لمرفوع به يتبع فاعله
 له وهو هنا الخبر المتصل به من الف تشبيه أو
 وارجع أو نون نسوة الماتقدم يجب أن تقول
 أي على اللغة الجارية التي آثارها بهم بقوله
 وجر الفعل إذا ما لم يأتها إرجع كقوله

عسي ان يقوم الزيدان عسي فعل ماض وان
 حرف مصدري ويقوم منصوب به والزيدان فاعل به
 مرفوع بالالف والجملة في محل نصب فاعل مبني على
 تامة وكذا يقال فيما بعد ووجب التجريد هنا لأن
 الفعل إذا استند لاسم ظاهر على اللغة المعنى كما
 تقدم يجب تجريد ما ذكره وجره عن غير
 فاعله مبني على الفتح لاتصاله بنون التثنية
 الكيفية وفاعله مستتر كغيره وجوبا تقوية أنت
 وعسي مفعول منصوب بفحة مقدرة منع من
 ظهورها كونها كناية وأو حرف عطف وارفح
 مدحوظ على جردن وفاعله مستتر ومخبر مفعول
 ولا حار ومجرور متعلق بارفح وإذا ظرف وللم فاعل
 يفعل محذوف فيسره الذكور لأن إذا لا يلحق إلا الأفعال
 وقبل ظرف والها مضى اليه وقد حرف تحقيق وذكر
 فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل خبر مستتر
 فيه يعود على الاسم والجملة منسوبة لأعمالها من الأعراب
 وان تقدم وجره عن عسي أو ارفح بها خبر إذا ذكر اسم
 قبلها وحاصل ذلك أنه إذا ذكر لم قبل عسي
 وتقدم عليها فانت بالخيار بين أن تجردها عن خبر
 ذلك الاسم سواء كان موشا أو مثنى أو جمعا ولا تجردها
 وتعملها واقعة لخبر ذلك الاسم ولا هذا شأن أي

قول